الحلقة الثانية

الرأسمال المصرفي والنهب الأميركي

قبل اواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين بدات الاستثمارات الاميريالية تجتاح البلدان المتخلفة ، وبدات حركة الرساميل تعم العالم وبالاخص حركة تصدير رأسمال المالي الى بلدان العالم الثالث ، التي شهدت بدايات انهيار المجتمع الاقطاعي وتحطم انماط انتاجه السابقة للرأسمالية نتيجة لغزو البضائع لتلك الأسواق في مرحلة الاستعمار وبعدها لغزو الرساميل الاجنبية في مرحلة الامبريالية .

وقد عبر كلود غوليان عن تطور مقدار الاستثمارات المالية الاميركية في الخارج وتضاعف تلك الاستثمارات بقوله : « ان الاستثمارات في الخارج تضاعفت خمس مرات بين عام ١٨٩٨ وعام ١٩١٤ ، ثم تضاعفت مرة ثانية خمس مرات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٩ » (١٧) .

ولم تتوقف الاستثمارات الاميركية في العالم الثالث على حركة تصدير راسمال المالي ، بل ايضا تناولت مصادر الطاقة والمواد الخام التي تحتاجها الصناعة الاميركية لتوفيق الرساميل من جهة ولتشغيل الايدي العاملة من جهة ثانية ولاستمرار زيادة الانتاج والمواد الاستهلاكية المعدة للتصدير الى الخارج من جهة ثالثة . ولقد شكل العالم الثالث مصدرا نموذجيا هائلا للرأسمالية الاوروبية في السابق والاميركية فيما بعد . ووصلت شراسة الهجمة الاميريالية الاميركية لامتصاص ثروات شعوب البلدان المتخلفة حدا لم تصل اليه الدول الاستعمارية القديمة ودرجة لا يمكن تصورها . وبعد غوليان المواد الخام التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الاميركية لتشغيل صناعاتها ونسبة اعتمادها على هذه المواد التموينية الاولية، فيقول : « غير ان الامبراطورية ضرورة لا بد منها لازدهار الولايات المتحدة ، وخاصة لتموينها بالمواد الاولية . فالاحصاءات الرسمية نفسها تظالعنا بلائحة من ٥٣ صنفا يبلغ قيمة استيراد كل واحد منها اكثر من عشرة ملايين دولار للعام الواحد ، واكثر من ١٥٪ من الكميات المتوفرة بالسوق الاميركية . ونكفي ان نذكر ان الولايات المتحدة تستورد ٣٤٪ من الحديد الذي تستهلكه ، و ٨٨٪ من البوكسيت ، و ٩٢٪ من النيكل ، و ٩٩٪ من المانغنيز ، و ١٠٠٪ من الكروم ، و ٢٥٪ من التونغستين ، و ٢١٪ من النحاس، و ٤٤٪ من الزنك، و ٢٨٪ من الرصاص و ٦٦٪ من القصدير ، و ٤٪ من البترول ، و ٨٥٪ من الامنيت، و ٢٦٪ من البوتاس، و ١٠٠٪ من المطاط الطبيعي ومنتجات البلدان المدارية من بن وكاكاو وموز .. الخ ، و ٤٠٪ من السكر . فاذا حرمت الولايات المتحدة من هذه الواردات الخارجية ، فانها ستشهد انهيار صناعاتها وخصوصا الصناعات الاساسية والتي تعتبر مستهلكة كبرى للمعادن النادرة الضرورية لصناعة انواع خاصة من الفولاذ » .

هذا من ناحية اعتماد الولايات المتحدة على مصادر المواد الاولية من البلدان المتخلفة ، اما من ناحية التوظيفات المالية في هذه البلدان ، فقد عدد غوليان ايضا المبالغ الطائلة المستثمرة في هذه البلدان على امتداد الفترات الخمس(١٩) ، لمدة ثماني سنوات فقط ، وهي كما يلي بملايين الدولارات :

الدولة	المبلغ الموظف	الارباح
السنة	١٩٥٧	١٩٦٥
كندا	٨٧٦٩	١٥١٧٢
اوروبا	٤١٥١	١٢٨٩٤
اميركا اللاتينية	٧٤٢٤	٩٣٧١
آسيا	٢٠١٩	٣٦١١
افريقيا	٦٦٤	١٩٠٤
اوقيانوسيا	٦٩٨	١٨١١
المجموع	٢٣٧٣٥	٤٥٧٦٣

اما الارباح حتى عام ١٩٦٥ كانت حسب نسبة الوظيفات(٢٠) ، كما يلي بملايين الدولارات :

اميركا اللاتينية	٩٣٧١	٨٨٩
افريقيا	١٩٠٤	٣٣١
آسيا	٣٦١١	١٠٣٣
كندا	١٥١٧٢	٦٩٢
اوروبا	١٢٨٩٤	٧٦٠
المجموع	٤٣٩٥٢	٣٧٠٥

هذه نسبة ارباح الامبريالية الاميركية فقط ، اما عن توظيفات وارباح الامبريالية الراسمالية بشكل عام ، فقد بلغت درجة يفوق التصور ، وقد حدد جاك وودس نسبة التوظيفات المالية والارباح المباشرة وغير المباشرة ، بهذا الشكل : « قدر انه ، في خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٢ ، صدرت الاحتكارات الغربية ما يزيد على ٢٠،٣٠٠ مليون دولار الى ٥٦ بلدا مختلفا ، وقد استعادت ١٥٠٠٠ مليون دولار من الارباح والفوائد . وبكلمة اخرى ، لقد استعادوا من الارباح ، خلال ست سنوات فقط ما يساوي نصف توظيفاتهم(٢١) » .

هذا بالنسبة لتصدير الرساميل وحركتها العالمية ، اما حول ما يسمى بالقروض للدول المتخلفة و « المساعدات » فهي الفوائد طبعا من « نمو » البلدان المتخلفة ، فلقد بلغت الارباح ما يوازي نسبة ارباح الاستثمارات المالية ، اذ ان وودس يقول حول هذه النقطة : « تدل ارقام البنك الدولي ، لعام ١٩٦٢ ، ان ٧١ دولة في الاجنبية ، وقد دفعت تلك الدول لقاءها ٥٠٠٠ مليون دولار كفوائد وعمولات(٢٢) » . وحدد بيار غالبه المرحلة التاريخية التي بدات فيها الاستثمارات المالية تبلغ ارقاما هائلة بسبب نمو العلاقات التجارية والتبادل المالي بعد الحرب العالمية الثانية بين الدول الامبريالية الكبرى من جهة وبينها وبين البلدان المتخلفة التي تسمى بالنامية من جهة اخرى . يقول غالبه : « لقد نمت العلاقات المتبادلة نموا هائلا منذ الحرب العالمية الثانية ، وغدت اكثر تعقيدا بما لا يقاس، عبر نمو كبير ومشترك في التجارة الدولية وحركات رأس المال(٢٣) » . ويشغل غالبه الى عرض ارباح التوظيفات المالية فيقول « ان المصرف الدولي يقدر ارباح التوظيفات الممولة الاتية من البلدان المتخلفة باستثناء اوروبا الجنوبية ، بنيف واربعة مليارات دولار عام ١٩٦٤ وبحوالي خمسة مليارات عام ١٩٦٥ (٢٤) .

ثم يتكلم غالبه عن اعادة توظيف الارباح الحاصلة من البلدان المتخلفة مرة ثانية ، والقيمة الزائدة من الارباح التي تحصل عليها الامبريالية العالمية، فيقول : « ولكن رغم ان جزءا من الارباح في العالم الثالث ، استطاعت ان تتبوأ عرش قد اعيد توظيفه محليا ، فان تحويل الارباح الى بلدان مناشيء رؤوس الاموال سرعان ما بلغ ارقاما ضخمة، وهذا امر بليغ الدلالة عن مردودية هذه التوظيفات ، وبالتالي عن ضخامة القيمة الزائدة التي تقتطع من العالم الثالث . ففي ما يعني التوظيفات الاميركية الخاصة المباشرة وحدها ، تشير الى ان الايرادات السنوية التي اعيدت رسميا الى موطنه ، الى وجود نسبة ١٥٠٧٪ عام ١٩٦٤ و ١٤٤٦٪ عام ١٩٦٥ (٢٥) » .

ونرى على ضوء ما تقدم ، بان ارباح حركة تصدير رؤوس الاموال الى العالم الثالث تتم على الشكل التالي :

- المبلغ الموظف
- الربح السنوي الذي يقدر معدلة ما بين ١٤٪ و ١٨٪
- اعادة توظيف الارباح من جديد
- زيادة معدل الربح السنوي على المبلغ الموظف الذي تكون من الارباح السابقة للمبلغ الموظف في الاصل .
- استرداد المبلغ الموظف اصلا بعد خمس او عشر سنوات

وهكذا ، فلقد استطاعت الراس مالية ـ المالية عبر حركة تصدير رؤوس الاموال الى البلدان المتخلفة والارباح الزائدة التي تجنيها التوظيفات الراس مالية والاستثمارات الامبريالية في العالم الثالث ، استطاعت ان تتبوأ عرش الراسمالية ، واصبحت الراسمالية المصرفية تتربع على قمة هرم البنية الراسمالية كافة . وقال غالبه حول تبعية الراسمالية الصناعية وكافة القطاعات الانتاجية

الأستعمار الجديد تكتيك الأمبريالية السائرة في طريق الانهيار

بقلم : وليد عابد

للراسمالية المصرفية ، وتربع الراسمال ـ المالي على راس هرم الامبريالية في النهب والسرقة : « ان هذه الفروض المصرفية ، وان كانت مخصصة لسهول الانتاج وليس لتحويل راس المال في هذه الحالة ، الا انها تضع المنشات المدينة مع ذلك في تبعية المصارف(٢٦) » .

وبهذا الشكل تحول المشاريع « الانمائية » والمشاريع الاساسية مزارعه وصناعة وبناء وورش ومراكز اللهو والفنادق والثروات الطبيعية والمواد الاولية والسوق الاستهلاكية والامكانات الثرائية في العالم الثالث مجرد ملاحق تابعة للراسمال المصرفي الذي يخط عدة اوجه « وطنية » ومحلية ويكون في الوقت نفسه مرتبطا بالاحتكارات الامبريالية وبورصه الراسماليه المالية ، وذلك عبر حركة المبادلات والبيع والشراء وايضا ما يسمى بالقروض والتمويل والمساعدات .

يقول جاك وودس عن الاستعمار الجديد في معرض تعريفه للامبريالية واثار التدمير الذي خلفه في المجتمعات المتخلفة « ان الاستعمار الجديد هو في جوهرة نتيجة الحقبة الجديدة التي نعيشها الان . انه تكتيك الامبريالية السائرة في طريق الانهيار، والجبان عند احتضاره يمكن ان يكون شرسا وخطرا . فقد سبب الاستعمار الجديد ، حتى الان الكثير من الاذى والضرر لحركات التحرر القومي ، وسيفعل المزيد من ذلك قبل ان يرقد نهائيا في مثواه(٢٧) » .

الان الاستعمار الجديد هو « تكتيك الامبريالية السائرة في طريق الانهيار » . ولقد برز الاستعمار الجديد وبرزت معه شراسته عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعدما اخذت بعض البلدان المستعمرة التابعة لسوق الاحتكارات الراسمالية والملحقة بالامبريالية العالمية ، بالتحرر الوطني ، ونيل استقلالها السياسي عن الاستعمار وانفصالها عن شبكه هيمنته العالمية . الا ان محاولات الاستقلال السياسي اصطدمت بمحاولات « الانفصال » الاقتصادي عن الاخطبوط الامبريالي وحصل الاصطدام هذا عندما تصدى الاستعمار الجديد لمحاولات الاستقلال السياسي ولم الاقتصادي للبلدان التي تحررت وظنيا فسقطت تلك لمحاولات امام الجدار الذي بنته الامبريالية لحماية نفسها . وهذا انجدار يعرف اليوم بالاستعمار الجديد .

ولا شك بان سبب عوده سقوط البلدان المستقله حديثا ببراثن الامبريالية من جديد ، واصطدامها بذلك الحاجز الذي لم تستطع احترافه وتخطيه كليا يعود لسببين :

الاول ، قيادة البرجوازية الصغيرة لحركات التحرر الوطني ذات الافق الضيق والنفس القصير في المجابهة من جهة وخوف البرجوازية الصغيرة على مصالحها بحكم موقعها الطبقي المذبذب من نمو الحركات الوطنية الديمقراطية بعاده الاحزاب الثورية والشيوعية من جهة اخرى . الثاني ، عندما استقلت البلدان المستعمرة حديثا نمت بشكل سريع الفئات البرجوازية الصغيرة وخاصة العسكرية منها على حساب مصالح الطبقة العاملة وحلفائها من فلاحين وحرفيين ومهنيين في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، وبوصول بعض تلك الفئات البرجوازية الصغيرة الى الحكم، تحولت معها السلطة بعد سنوات الى سلطة برجوازية الدولة التي تعتمد على هيمنتها السياسية على ما يسمى بالقطاع العام وعلى اسعادتها من الوظيفات في الجهاز البيروقراطي العسكري والمدني ، وهذه الهيمنة اتاحت للامبريالية عبر تكتيكها الحديث « الاستعمار الجديد » استعاده بعض مواقعها التي خسرتها في فترة النهوض الوطني وصعود حركة الشعب التحررية الديمقراطية .

وبفسر بيار غاليه هذه الظاهره ، ويعود الى اسبابها الاقتصادية والسياسية وبنتائها التاريخية انطلاقا من اعتبار ان ما يسمى بالبرجوازية « الوطنية » . ولا تستطيع النمو والتطور صناعيا وزراعيا ، وانتاجيا بمعزل عن فلك الامبريالية وسيطرتها الاقتصادية العالمية ، وكيف ان كل من الامبريالية والبورجوازية المحلية نمى هذه اللعبة وتقوم علاقاتها انطلاقا من هذه النقطة بالذات .

يقول غاليه : « ان الامبريالية الراس ، الامبريالية الامريكية ، التي تنشأ عن هذا ، تثير التناقضات وتفاقمها دون ريب ، ولكن من جهة اخرى ، مثلما لا تستطيع البرجوازيات ، المسماة « وطنية » ، في بلدان العالم الثالث المغلوب على امرها ، ان تنمو الا في فلك الامبريالية ، كذلك تعلم الراسماليات الوطنية في البلدان المصنعه ان نسبة القوى قد تطورت بحيث انها لا تستطيع بعد الان ان تؤمن النمو الا على وفاق نسبي مع عملاق الولايات المتحدة الاميركية يتم القبول بالسيطرة الاميركية ، بل والسعي اليها ، لمجرد اعتبارها المركب الذي لا بد من ركوبه لضمان النمو الصناعي ودوام نمو الارباح(٢٨) » . ونرى هنا بانه ليس فقط البورجوازيات « الوطنية » غير قادرة على الصمود والنمو خارج فلك الامبريالية التي تحولت الى اوكسجين للبرجوازية الصغيرة في العالم الثالث المتحولة بدورها الى برجوازية الدولة من جهة وبرجوازية الخدمات الراسماليات الاوروبية التي اخذت تتجه الى الراسمالية الكبرى في عالم اليوم، الى الولايات المتحدة الاميركية راس حربة الامبريالية العالمية « لمساعدتها » على رفع قدرتها الانتاجية والتقنية لمواجهة اي انفجار طبقي محتمل في بلدانها .

وعلى هذا الاساس تستطيع نفسير وفهم دفاع اليمين اللبناني وخاصة حزب الكتائب عن الرساميل الاجنبية ، وتشديده على الامن والهدوء والاستقرار خوفا من هرب تلك الرساميل ، ودعوته المتكررة لضرورة تشجيع الرساميل الغربية للتوظيف المحلي و « الفوائد » التي سيجنيها لبنان من ذلك ، واصراره على ان حركة تصدير رؤوس الاموال من الخارج الاوروبي والاميركي هي لصالح النمو الصناعي والانتاجي ، مع ان كل الدلائل تشير وكل الارقام تدل ، على ان الراسمالية المصرفية ذات الراسمال الاجنبي مجرد بالوعة تنهب الامبريالية بواسطتها كل امكانية للتطور الصناعي السليم والتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الصحيح .

غير ان الاستعمار في مرحلتيه القديمة والحديثة وانخاذ الامبريالية عدة اشكال استعمارية كان آخرها الاستعمار الجديد في البلدان المستقلة منذ سنوات ، ترك عدة بصمات في مواقعه التي اخلاها سابقا وفي المواقع الجديدة التي يحاول اسعادتها ، وهذه الاثار يمكن تلخيصها كما يلي :

اولا : مساهمه في تدمير آخر العلاقات الاجتماعية السابقة للرأسمالية ومساعدته في تطور انماط الانتاج الاسيوية المتخلفة باتجاه راسمالي .

ثانيا : نمو راسماليه تابعة للامبريالية العالمية ، غير اعمار البرجوازيات المحلية في العالم الثالث على تابعتي الاستعمار والامبريالية : التجارة والمصارف .

ثالثا : ازدياد تكاثر الفئات البرجوازية الصغيرة وسائر الكسده المفرزين من الاستعمار وتدميره ملكياتها الصغيره من اراض وحرف ومهن واخضاعهم بشكل مباشر للعلاقات الراسمالية المحلية المحالفة مع الامبريالية التي تعكس نفسها بكل ثقلها على البلدان المتخلفة وعلى مثل تلك العلاقات الاجتماعية .

رابعا : خوض بعض فئات من البرجوازية الصغيرة الاكثر تضررا من قبل الاستعمار ، غمار النضال الوطني ضد الامبريالية التي خلقت بنفسها البنى المادية لنشاء تلك الفئات .

خامسا : وصول بعض شرائح من البرجوازية الصغيرة الى السلطة وتحركها في اجهزة الدولة ومحاولة قيامها ببعض الاصلاحات الديمقراطية والنضالات السياسية ذات الطابع الوطني .

سادسا : فشل انظمه برجوازية الدولة من التحول نحو الاشتراكية بسبب بنيانها الوطنية والطبقية مما دفعها للعوده الى احضان الامبريالية مدمرة وراءها عقب عودتها الى شبكه الراسمالية العالمية كل مصالح الفئات البرجوازية الصغيرة المحرومة من الاستفاده من السلطه السياسية وقطاعها الاقتصادي العام ، مما دفع هذه الاخيرة للانخراط في صفوف الجماهير بعد سقوطها اقتصاديا لمواقع تلك الطبقات الشعبية الغير .

سابعا : عودة النضالات الوطنية والديمقراطية للبروز من جديد ضد البنيه للامبريالية العالمية من جهة وضد هيمنة انظمه برجوازية الدولة على مقدرات السلطة وبالتالي على حرية الجماهير الوطنية السياسية والاقتصادية من جهة اخرى .

وتتعرض جاك وودس لبعض جوانب هذه الناحية ، فيقول : « كان الاستعمار ، في تجربته الرامية الى دعم وصيانة الاقطاع والاطر الاخرى السابقة للرأسمالية ، يقوض دعائم نفوذه ومواقعه ، تماما مثلما يقوض دعائم حلفائه المحليين فادخاله سوقا ماليا مرتبطه بالامبريالية اتاح المجال لبدانة نمو راسمالية محلية(٢٩) » .

وعلى اساس هذه القاعده المادية ـ الانتاجية التي خلقتها الراسمالية المحلية (المصرفية ـ التجارية) يدعم من الامبريالية والتحالف مع الاستعمار الجديد ويشجع منه ، قامت حركات التحرر الوطنية الديمقراطية على هذا الاساس الموضوعي كرد ثوري على الامبريالية والطبقة الرجعية الحاكمة محليا ■■

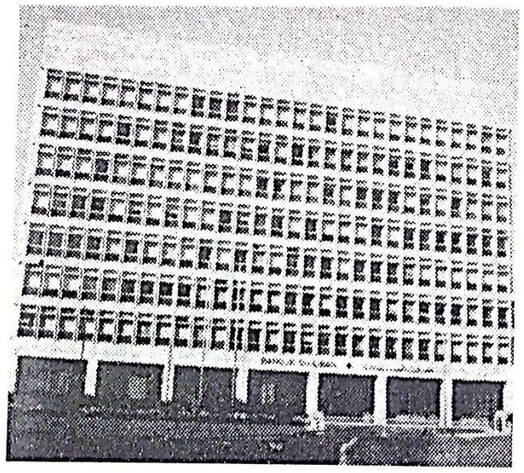

(١٧) : الامبراطورية الاميركية ـ كلود جولمان ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٢٥٥

(١٨) : الامبراطورية الاميركية ـ كلود جولمان ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٢٩٤

(١٩) : الامبراطورية الاميركية ـ كلود جولمان ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٢١٧

(٢٠) : الامبراطورية الاميركية ـ كلود جولمان ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٢٩١

(٢١) : الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ـ جاك وودس ـ دلع الحقيقة ١٩٧١ ـ صفحة ١٠٠

(٢٢) : الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ـ جاك وودس ـ دلع الحقيقة ١٩٧١ ـ صفحة ١٠٢

(٢٣) : الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ حبير فاليه ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ١١٣ .

(٢٤) : الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ حبير فاليه ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٩٧ .

(٢٥) : الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ حبير فاليه ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ٩٦ .

(٢٦) : الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ حبير فاليه ـ دار الحقيقة ١٩٧٠ ـ صفحة ١١٦ .

(٢٧) : الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ـ صفحة ٦٣ .

(٢٨) : الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ صفحة ١١٢ .

(٢٩) : الاستعمار الجديد في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ـ صفحة ١٢٧ .